طلال ابوغزالة الخبير الاقتصادي العربي:

العرب مطالبون بالتوجه إلى تقنية المعلومات

الخدمات هي هدف منظمة التجارة في الفترة القادمة

■ كتب - محمود عبدالحليم:

المؤتمر التأسيسي لمنظمة التجارة العالمية كان في مراكش عام ٩٤، وعقد اول مؤتمر وزاري في سنغافورة عام ٩٦، والمؤتمر الثاني كان في جنيف عام ٩٨، والمؤتمر الثالث في سياتل من العام الجاري.

هذا ما بدأ به السيد طلال ابوغزالة الخبير الاقتصادي العربي المعروف الحديث في لقائه بالصحف المحلية امس الاول. واضاف ان المؤتمر الوزاري هو السلطة العليا في منظمة التجارة العالمية الذي يضع كافة السياسات التي ينفذها مجلس ادارة المنظمة، والمدير العام.

وتوقع ابوغزالة للمؤتمر الوزاري القادم للمنظمة في عام ٢٠٠٢ ان يبحث ما فشل فيه اجتماع سياتل وتحديدا القيام بجولة جديدة من المفاوضات تستمر ٦ سنوات لتناول كافة المواضيع المطلوب بحثها وفي مقدمتها اتفاقية التجارة في الخدمات، واتفاقية التجارة الالكترونية وغيرها من الموضوعات مثل طريقة اتخاذ القرار في المنظمة والذي تعارض الولايات المتحدة الاميركية بحثه.

وقال انه من المعروف ان منظمة التجارة العالمية لا تعتمد سياسة التصويت، بل ما يعرف بسياسة التوافق.. فالقرارات لا تتخذ الا بعد ان توافق عليها كل الدول الهامة او ما يمكن ان اسميه «الفيتو السلبي» وهو اسوأ من «الفيتو الايجابي» الذي يعتمد نظام التصويت وتستخدمه احدى الدول للسموح لها بالفيتو.

واضاف بأن موضوع اتخاذ القرار في منظمة التجارة تتحيزه كافة الدول النامية وبعض الدول المتقدمة.

وقال طلال ابوغزالة ان منظمة التجارة العالمية حقيقة يجب التعامل معها رغم كل الاعتراضات عليها وهي كثيرة خاصة ما يتعلق بنظام حسم المنازعات والذي يعطي الحق للدولة في اتخاذ اجراءات انتقامية انفرادية.. وذلك ان التحليل كيفية الوضع لو ان هذا الحق استخدمته دولة مثل الولايات المتحدة الاميركية ودولة مثل «سكرونيزيا».

ومن عيوب المنظمة ايضا انها وضعت سيفة الاتفاقيات حماية للكلية الكبرية في حين انها لم تضع سيفة متعلقة بنقل التكنولوجيا.

دراسة الآثار

واوضح طلال ابوغزالة انه رغم العيوب الكثيرة مطلوب منا - كعرب - ان ندرس آثار الاتفاقية السلبية والايجابية والاستفادة منها. واضاف ان اتمنى لهذا الفرض دائرة متخصصة - هي الوحيدة من نوعها في المنطقة - باسم استشارات نظام التجارة العالمي تقدم من خلالها الخبرة للجهات الرسمية والغرف التجارية والهيئات العامة حول آثار الاتفاقيات الواقعة وما يجري التفاوض عليه.

واشار ابوغزالة الى ان ما تم تنظيمه من اتفاقيات داخل منظمة التجارة العالمية يشكل الجزء الاقل، خاصة واننا سنخوض خلال الخمسين سنة القادمة صراعا مريرا لاقرار الاتفاقيات الاهم. فانا ازعم ان ما تم توقيعه من اتفاقيات هو اقل اهمية خاصة اذا عرفنا ان تجارة الخدمات تشكل ٢٠٪ من الدخل القومي في حين ان تجارة الخدمات تشكل اميركا ما يزيد على ٥٥٪ من الناتج القومي. واكد ان الجهة الخادمة في عملية التجارة ستكون في الخدمات والارقام توضح ذلك فحجم التجارة العالمية يبلغ ٨ الاف مليار دولار (٨ تريليون دولار) منها اقل من ٢ تريليون دولار للخدمات والباقي بضائع.. وهي نسبة معكوسة خاصة ان المفروض ان يكون حجم التجارة بين الخدمات والسلع بنسبتها في الناتج القومي اي ان تكون نسبة الخدمات ٦ تريليونات دولار والبضائع ٢ تريليون دولار.

اذن فهدف المجتمع الدولي هو تحرير تجارة الخدمات بالشكل الذي يتيح لهم غزو سوق الخدمات والسيطرة عليه كما سيطروا على تجارة السلع.

● طلال ابوغزالة

العمالة

وحول قضية العمالة مع اتفاقية منظمة التجارة العالمية قال طلال ابوغزالة ان الامين العام للأمم المتحدة كلفني برئاسة لجنة دولية حول الاعتراف بالمؤهلات المهنية، فليس هنالك نظام يرتب كيفية الاعتراف المتبادل بالشهادات المهنية وخضنا حربا شرسة لمدة عشر سنوات وكانت البداية في عام ٩٢، وعرقلت المشروع الدول الكبرى.

وبعد قيام منظمة التجارة كلفت ايضا برئاسة لجنة لوضع هذا النظام الجديد، وقد اقر المشروع في ١٦ مايو الجاري من قبل المجلس العربي للمحاسبين بانشاء منظمة دولية لتحديد الجمعيات المهنية المعترف بشهاداتها وقمنا بتيسير الامتحان والتأهيل التي وضعها فريق الخبراء الذي تشرفت برئاسته.

واستطرد ابوغزالة بأن المؤتمر الوزاري الاول لمنظمة التجارة العالمية حدد خمس خدمات رئيسية يسعى لتحريرها من بين ٥٥ خدمة تضمنتها اتفاقية الخدمات «جاتس» وهي الخدمات المالية بما فيها التأمين، الاتصالات الاساسية، وتقنية المعلومات، والخدمات المهنية، وتنقل البشر.

وتم صياغة اتفاقيات متعلقة بالخدمات الثلاث الاولى باعتبارها تهم الدول الكبرى وانها ميزة تنافسية وتقوم عليها التجارة الالكترونية.

اما فيما يتعلق بتنقل البشر - ولسوء الحظ - فقد عارضه المجتمع الدولي وعرقل عملية التفاوض عليه، وكان من المفروض ان تصاغ اتفاقية تنظم تنقل البشر. والمشكلة هي في تنقل افرادنا في الدول المتقدمة.

واضاف ان عملية التطور السريع في التجارة الالكترونية افرزت عاملا جديدا الى الوجود وهو حاجة الدول المتقدمة الى خبراء في تقنية المعلومات، مشيرا الى ان اكبر مصدر لهؤلاء الخبراء هي الهند، وسيكون من المؤسف جدا ان نسمح لهذا الانتقال البشري بدون اتفاقية شاملة، خاصة وان الدول المتقدمة ستحتاج في مجموعه ما لا يقل عن ثلاثة ملايين خبير تقنية معلومات سنويا ابتداء من العام المقبل.

الخطط العربية

وقال ابوغزالة ان هذه المعلومات تدفعنا الى مطالبة الدول العربية بضرورة توجيه خططنا وبرامجنا لتشريع هذه الكفاءات ان لم يكن لتصديرها الى الخارج وانما لحاجتنا المحلية.

واضاف ان هناك فراغا هائلا في كفاءات تقنية المعلومات في جميع البلدان العربية دون استثناء موضحا اننا عندما نتحدث عن الخبراء فالمقصود هو العاملون القادرون على العمل في برمجيات الاتصال والمعلومات.

ثروة المعرفة

وقال طلال ابوغزالة ان الثروة في المستقبل ستكون هي ثروة المعرفة، فليس عجيبا ان يكون اغنى عشرة رجال في العالم هم اغنياء تقنية المعلومات مثل بيل جيتس وغيره والمطلوب ان نفهم مفاهيمنا فلا نتكلم عن كسب الرزق «بعرق الجبين» وانما الم نتكلم عن كسب الرزق «بعرق الفكر والمعرفة».

والعالم العربي ليس له خيار فموضوع ثورة المعرفة هو طريق حياة «تتعلم وتزرع وتتاجر» وعلينا ان نعرف ان ٢٠٪ من التعليم ٢٠م في اميركا الآن بواسطة الا كما ان الطلاب من سن ٧ الى ١٨ سنة (٨٠٪ يستعمل الانترنت، و٩٠٪ يستعمل الكمبيوتر). وعلينا العربية مطلوب منها ان تهتم اتصال الانترنت لكل مواطن وان يكون الاتصال رخيصا والاتصال الشديد فإن تكلفة الاتصال بالانترنت في دولنا العربية اعلى ٥٠ ضعف تكلفته في اميركا - كما ان الدولة عندها مسؤولية اضافة تخطيط البرامج الدراسية.

واوضح طلال ابوغزالة انه يجب الا تتحجج الدول العربية بضرورة وجود ميزانيات للتحول الى التعليم الرقمي سيوفر كثيرا في ميزانية دولنا العربية فالمعرفة الرقمية هي الارخص من ناحية التكلفة. واضاف انه لا يكون هناك تجارة الكترونية او حكومة الكترونية ناجحة بدون تحول كل فئات المجتمع الى قوة المعرفة.

واشار الى انه في عام ٩٦ قرر الى جسور تلفيف مشروع صواحي باختيار ١٠ جامعات وتحويل الى جامعة الكترونية بحيث يقبل اي تعامل لهؤلاء الطلاب بالالكترونيا وفي حال نجاح المشروع فإنه سيتم تعميمه على كافة الجامعات الاميركية اعتبارا من عام ٢٠٠٢.

فرصة تاريخية

واكد طلال ابوغزالة ان امام الوطن العربي فرصة تاريخية ليعتمد على قمة ثورة المعلومات خاصة وان فلسفتها تعتمد في كل انسان له نفس الحقوق والمهارات. كل ما نحتاجه هو قرار.